



وثائق معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة معاً

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 04-مايو/أيار-2018 | تقرير رقم: PIDISDSA24520



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأم (إن وجد): P103063	اسم المشروع التمويل الإضافي لمشروع توفير إمدادات مياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى	الرقم التعريفي للمشروع P165711	البلد لبنان
التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 15-يونيو/حزيران-2018	التاريخ التقديري للتقييم المسبق 4 مايو/أيار-2018	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	اسم المشروع الأصلي لبنان - مشروع توفير إمدادات مياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ مجلس الإنماء والإعمار [لبنان]	المقترض/المقترضون وزارة المالية	أداة التمويل تمويل المشروعات الاستثمارية	مجال الممارسات (الرئيسي) المياه

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في زيادة توفير مياه الشرب لسكان منطقة المشروع في منطقة بيروت الكبرى، ويشمل ذلك الأحياء التي يقطنها ذوو الدخل المنخفض في جنوب بيروت، وكذلك تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالمرافق.

المكونات

- المكون 1: البنية التحتية لإمدادات المياه الكبيرة: الأنفاق ومحطة معالجة المياه والنقل وتخزين المياه بكميات كبيرة.
المكون 2: خزانات الإمدادات وشبكة التوزيع والقياس بالعدادات.



المكوّن 3: إدارة المشروع وتدعيم المرافق وإجراء دراسات وطنية

المكوّن 4: دعم الاستملاك

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص

90.00	التكلفة الكلية للمشروع
90.00	مجموع التمويل
90.00	منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

تمويل من مجموعة البنك الدولي

90.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
-------	-------------------------------

فئة تقييم التصنيف البيئي

(أ) التقييم الكامل

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض



ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بلبنان

1. لبنان بلد صغير يقع على ساحل البحر المتوسط ويبلغ تعداد سكانه 4.2 مليون نسمة، وهو بلد يغلب عليه الطابع الحضري حيث يعيش أكثر من 85% من سكانه بالمدن. ويعتبر اقتصاد لبنان اقتصاداً خديماً، ويتصف بالهشاشة، ويتعرض لكثير من الأزمات السياسية، لكنه يتميز بوجود قطاع خاص نشط وديناميكي ويعتمد اعتماداً كبيراً على اقتصادات دول الخليج.

السياق القطاعي والمؤسسي

2. تُعد خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي في لبنان دون المستويات المتوقعة في بلد متوسط الدخل، لاسيما بالنسبة للفقراء. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في تغطية الشبكة (79%)، فإن إمكانية الحصول على إمدادات المياه تقل عن 3 ساعات يومياً. ويتدفق 92% من مياه الصرف الصحي في لبنان بلا معالجة إلى المجاري المائية والبحر. وتعريف المياه عبارة عن رسم سنوي موحد قدره حوالي 170 دولاراً نظير متر مكعب واحد من المياه يومياً، وتتراوح معدلات التحصيل بين 35% في البقاع (شرق لبنان) و95% في منطقة بيروت وجبل لبنان.

3. شهد لبنان منذ عام 2014 تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري، مما أثر على الاقتصاد والخدمات الأساسية وزاد معدلات الفقر الإجمالية. وتذهب تقديرات تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبنان (2014) بالنسبة لقطاع المياه إلى أن تكلفة استعادة مستويات ما قبل الأزمة من إمدادات مياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المضيفة واللاجئين تبلغ حوالي 375 مليون دولار.

4. الأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها. يعتبر مشروع إمدادات المياه في منطقة بيروت الكبرى متوافقاً مع هدف الحكومة اللبنانية الرامي إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال تحسين الخدمات العامة المقدمة للجميع، وخاصة الفقراء. كما يتفق المشروع مع مجالات تركيز إطار الشراكة مع لبنان (السنوات المالية 2017-2022) وهي: (أ) توسيع نطاق الحصول على الخدمات وتحسين جودة تقديمها؛ و(ب) توسيع الفرص الاقتصادية وزيادة رأس المال البشري، وخصوصاً تحسين بيئة استثمارات القطاع الخاص.

الأهداف الإنمائية المقترحة (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي

5. يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في زيادة توفير مياه الشرب لسكان منطقة المشروع في منطقة بيروت الكبرى، ويشمل ذلك الأحياء التي يقطنها ذوو الدخل المنخفض في جنوب بيروت، وكذلك تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالمرافق.



الهدف الإنمائي للمشروع الحالي

6. لا تغيّر في الهدف الإنمائي للمشروع

النتائج الرئيسية

7. مؤشرات أداء المشروع الرئيسية كالتالي:

- حجم (مليون متر مكعب/سنة) توزيع مياه الشرب الإضافية في منطقة المشروع (التراكمي)
- توصيلات المواسير الجديدة إلى الأسر المعيشية
- توصيلات المواسير الجديدة إلى الأسر المعيشية الفقيرة في جنوب بيروت الناتجة عن أعمال المشروع (التراكمي)
- عدد المشتركين في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان الذين يحصلون على إمدادات المياه طوال ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع.
- التوقيع على عقد مستند إلي الأداء.

د. وصف المشروع.

8. تمت الموافقة على مشروع توفير إمدادات مياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى (المشروع) في 16 ديسمبر/كانون الأول 2010 ودخل حيز التنفيذ في 4 ديسمبر/كانون الأول 2012، وأعيدت هيكلته في يونيو/حزيران 2015 لتمديد تاريخ الإقفال من 30 يونيو/حزيران 2016 إلى تاريخ الإقفال الحالي وهو 30 يونيو/حزيران 2019. ويتولى إدارة تنفيذ المشروع كل من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومجلس الإنماء والإعمار. ويبلغ إجمالي مبلغ المشروع 370 مليون دولار، منه قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقدره 200 مليون دولار وتمويل مشترك من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان والحكومة اللبنانية بقيمة 140 مليون دولار و30 مليون دولار على الترتيب.

9. يسهم المشروع في تحقيق أمن إمدادات المياه في المناطق الحضرية في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، بما في ذلك المناطق منخفضة الدخل. ويتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في "زيادة توفير مياه الشرب لسكان منطقة المشروع في منطقة بيروت الكبرى ويشمل ذلك الأحياء التي يقطنها ذوو الدخل المنخفض في جنوب بيروت، وكذلك تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بتقديم المرافق".

10. لقد تغير الوضع المالي للحكومة اللبنانية منذ 2010؛ ففي وقت التقييم المسبق، كان يُتوقع أن يغطي المشروع شبكة إمدادات المياه بأكملها، بمعنى نقل المياه إلى الخزانات الإقليمية ومعالجتها ثم توزيعها من خلال خزانات الإمدادات وشبكة الأنابيب. وكان من المقرر تمويل جزء من هذه المنظومة من خلال قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وجزء من خلال الموارد المالية للحكومة اللبنانية. ولم تستطع الحكومة اللبنانية توفير التمويل بسبب انخفاض مستوى السيولة نتيجة الأزمة السورية. فمذ 2014، شهد لبنان تدفق



أكثر من 1.5 مليون نازح سوري إلى مختلف أنحاء البلاد (الذي يبلغ تعداداه 4.2 مليون نسمة)، وخلق العدد الكبير من النازحين السوريين عبئاً هائلاً على عاتق البلاد، الذي كان يواجه بالفعل صعوبات في تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية بعد 25 سنة من الحرب الأهلية. كما وضعت هذه الصدمة الديمغرافية ضغوطاً شديدة ومتصاعدة بسرعة على المالية العامة للبنان.

11. بين عامي 2012 و 2014، ارتفع إجمالي إنفاق الموازنة الحكومي بنحو 1.1 مليار دولار بسبب الصراع السوري وما ارتبط به من زيادة حادة في الطلب على الخدمات العامة واستهلاكها نتيجة الزيادة السكانية. وتقدر تكلفة إعادة إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي إلى مستوياتها السابقة على الأزمة إلى البلديات والقرى المضيفة واللاجئين بحوالي 375 مليون دولار. وعلى جانب الإيرادات، قلّصت الآثار الجانبية المترتبة عن الصراع الدائر في سوريا ما يقدر بـ 1.5 مليار دولار من جباية الإيرادات على مدى الفترة 2012-2014 وذلك نتيجة مزيج من الآثار المباشرة على القطاعات الرئيسية (كالسياحة) والآثار غير المباشرة من خلال ضعف النشاط الاقتصادي. 1. كما تؤثر هذه التحولات أيضاً على المشروع بطريقتين: أولاً ازدياد الآن متطلبات تخزين المياه لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وثانياً تضعب على الحكومة تلبية الاحتياجات التمويلية اللازمة للزيادة في متطلبات التخزين. وسيتيح التمويل الإضافي المقترح للحكومة اللبنانية إمكانية التصدي لهذه المشكلة. ونورد فيما يلي وصفاً مفصلاً للأنشطة الإضافية حسب المكونات:

12. المكوّن 1: البنية التحتية لإمدادات المياه الكبيرة (55 مليون دولار إضافي؛ إجمالي تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير: 242.5 مليون). سيغطي المكوّن 1 في إطار التمويل الإضافي المقترح توسيع سعة ثلاثة خزانات إقليمية، ويهدف ذلك إلى مساعدة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على الوفاء بمتطلبات التخزين ومياه الشرب الإضافية في بيروت. وفي إطار المشروع، تبلغ السعة التخزينية الإجمالية لثلاثة خزانات إقليمية في الحدث والحازمية 100 ألف متر مكعب، وأما في إطار طلب التمويل الإضافي فيُقترح زيادة الحجم الإجمالي بنسبة 20%، ليصل إلى 120 ألف متر مكعب. وستساعد هذه الزيادة في حجم الخزانات على زيادة مرونة المنظومة وكفاءتها بشكل عام، وتسمح لمنظومة توزيع المياه بتلبية احتياجات السكان المتزايدة. كما سيغطي المكوّن 1 للتمويل الإضافي أيضاً الفجوات التمويلية في الجزء الاختياري من العقد لخطي الأنابيب (10 ملايين دولار) وتكاليف الإشراف والتكاليف الطارئة (15 مليون دولار).

13. المكوّن 2: التوزيع والقياس بالعدادات. (إضافي 0 دولار؛ إجمالي 2 مليون دولار) لن تكون هناك تغييرات في هذا المكوّن في إطار التمويل الإضافي المقترح.

14. المكوّن 3: إدارة المشروع وتدعيم المرافق والدراسات. (إضافي 20 مليون دولار؛ إجمالي 30 مليون دولار) يشمل المكوّن تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ووزارة الطاقة والمياه. وستهدف هذه التوسعة في تمكين مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان من تقديم خدمة مياه مستمرة لجميع المشتركين (بما في ذلك اللاجئون)، وتحسين قدرتها على أداء وظائفها، والدخول في شراكة مع القطاع الخاص في عملياته لتقديم خدمات أفضل للمشاركين. وستتضمن الأنشطة الإضافية عقداً واحداً مستنداً إلى الأداء لمراقبة عدادات الضغط والتعرف على التسريبات وإصلاح الأنابيب حسب الحاجة في الأشرفية، وأنشطة الحد من التسريبات بما في ذلك إنشاء مناطق توزيع (DMAS) وتركيب عدادات المشتركين في أجزاء شمال بيروت وجنوب غرب بيروت. وسيُنصَب التركيز على تحسين إدارة المياه في المناطق الحضرية، بما في ذلك القدرة على التحمل (تدابير التكيف مع تغير المناخ) واستخدام خدمات المياه من خلال المساعدة الفنية.

¹ تقرير البنك الدولي رقم LB-81098، لبنان: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري، سبتمبر/أيلول 2013.



وفي نهاية المطاف، ومن خلال هذا المكوّن، سيكون بمقدور التمويل الإضافي الوفاء بشكل أفضل بالنصف الثاني من الهدف الإنمائي للمشروع وهو "بناء القدرات لعمليات المرافق".

15. المكوّن 4: دعم الاستملاك (نشاط جديد، 15 مليون دولار). سيضيف التمويل الإضافي مكوناً صغيراً لدعم استملاك خزائين إقليميين من المقرر بناؤهما في إطار المكوّن 1. ففي إطار المشروع، كان يُتوقع أن تغطي الحكومة اللبنانية كافة تكاليف الاستملاك. لكن نتيجة القيود المالية الحالية، سيغطي التمويل الإضافي المقترح تكلفة استملاك خزائين إقليميين. وقد صدر بالفعل مرسوم استملاك هذين الخزائين، ولا حاجة هناك إلى استملاك المزيد من الأراضي.

هـ. التنفيذ

16. يُمضي المشروع على مساره لتحقيق أهدافه الإنمائية. وصُنّف المشروع على أنه حقق نتائج مُرضية إلى حدّ ما على صعيد بلوغ الهدف الإنمائي وسير التنفيذ حتى 7 يونيو/حزيران 2017. وفي ذلك الوقت، أشار تقييم الفريق إلى أنه على الرغم من أن الهدف الإنمائي للمشروع ظل قابلاً للتحقيق، إلا أنه كان هامشياً ومحفوفاً بالمخاطر من العمل على تنفيذ العقد الخاص بمحطة الوردانية لمعالجة المياه. وتم تخفيض الهدف الإنمائي إلى غير مرضٍ إلى حد ما حتى أصدرت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان المقاول أمر البدء في الأشغال في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. واستناداً إلى سير التنفيذ المرضي بشكل عام، وذلك منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017، صُنّف المشروع على أنه حقق نتائج مُرضية إلى حد ما على صعيد بلوغ الهدف الإنمائي وسير التنفيذ.

17. ارتبط البنك بتقديم أكثر من 195 مليون دولار، أو نحو 97.5% من إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار العقود الجارية، وحتى 4 أبريل/نيسان 2018، تم صرف 59.3% من القرض. كما يمثل المشروع أيضاً لكافة الاتفاقيات القانونية ومتطلبات السياسات الوقائية. وكانت تصنيفات السياسات الوقائية الكلية للمشروع مُرضية أو مُرضية إلى حد ما لأكثر من 12 شهراً، ولا توجد مراجعات محاسبية متأخرة للمشروع ولا قضايا متعلقة بالمشتريات والتعاقدات. لكن نتيجة لطول عمليات الموافقة، لا تزال هناك بعض المراجعات المتأخرة على القوائم المالية للهيئات المعنية. وتم تحديد إجراءات تصحيحية واتخذت الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ بالفعل خطوات لتخفيف مخاطر التأخيرات فيما يخص المراجعات المحاسبية المستقبلية. وتعكف مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على إتمام مراجعات على قوائمها المالية لعدة سنوات في إطار عقد واحد، ومن شأن ذلك أن يسرّع عمليات الموافقة على مستوى الوزارة. ونلخص فيما يلي سير المشروع حسب المكوّنات.

18. المكوّن 1: البنية التحتية لإمدادات المياه الكبيرة. (187.5 مليون دولار) تشمل الأنشطة إنشاء: (أ) نفقان لنقل المياه بطول 3 كيلومترات و 21 كيلومتراً؛ (ب) خطاً أنابيب مزدوجاً لنقل المياه، بطول 7.6 كيلومتر و 2.7 كيلومتر؛ (ج) ثلاثة خزانات إقليمية سعة 100 ألف متر مكعب؛ وتصميم محطة لمعالجة المياه سعة 250 ألف متر مكعب وإنشائها والإشراف عليها؛ و(د) جميع المعدات ذات العلاقة، بما في ذلك المضخات والصمامات. وبحلول 31 مارس/آذار 2018، بلغ التقدم في أعمال حفر النفق 18.3 كم (76.25%)، وكان خطاً الأنابيب المزدوجان قد اكتملا بنسبة تزيد على 60%. وتجري حالياً الأشغال الخاصة بإقامة الخزائين الإقليميين ومحطة الوردانية لمعالجة المياه، ومن المتوقع انتهاء العمل فيها بحلول تاريخ إقفال المشروع الحالي (30 يونيو/حزيران 2019).



19. المكوّن 2: التوزيع والقياس بالعدادات. (2 مليون دولار) الأنشطة التي يشملها هذا المكوّن كالتالي: (أ) إنشاء 16 خزان إمداد بسعات تخزين تتراوح بين 500 و1000 متر مكعب لكل منها؛ (ب) تصميم حوالي 187 كم من خطوط الأنابيب وإنشائها والإشراف على إنشائها؛ (ج) تركيب 200 ألف عداد منزلي في مناطق مختارة؛ و(د) تركيب حوالي 30 عداد مياه رئيسي عند الخزانات وغرف التوزيع. وقد اكتمل بالفعل إنشاء الشبكة، وتمضي الأشغال الخاصة بخزانات الإمدادات بخطى ثابتة، ومن المتوقع أن تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2018، كما يجري أيضا تنفيذ العقد الخاص بتركيب 30 ألف عداد للمشاركين.

20. المكوّن 3: إدارة المشروع وتدعيم المرافق والدراسات. (10 ملايين دولار) يشمل المكوّن تدعيم قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ووزارة الطاقة والمياه. وقد اكتمل بالفعل تقديم المساعدة الفنية لتصميم شبكة التوزيع وتشغيلها لدعم الانتقال إلى الإمداد المستمر للمياه، كما أن عقود إنشاء نظام الإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها قيد التنفيذ.

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

21. وزارة الطاقة والمياه هي السلطة الإدارية المسؤولة عن هذا المشروع، وتتألف وحدتا إدارة المشروع الكائنتان في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومجلس الإنماء والإعمار من مدير مشروع وكبير مهندسين وخبير مشتريات وتعاقبات وخبير إدارة شؤون مالية وخبير شؤون بيئية واجتماعية ومحاسب. وتتلقى الوحدتان مساعدة من مهندسين استشاريين يشرفون على المقاولين بما يضمن تنفيذ تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وقد أظهرت الوحدتان والمهندسون المشرفون مستوى جيداً من القدرات في تنفيذ تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية.

و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

نبين فيما يلي مكان المشروع وأهم خصائصه المادية: • الهيكل التنظيمي لجون: مقام على منحدرات التلال بالقرب من منفذ الدخول من نفق جون وحتى محطة الكهرباء. • النفق الموصل من جون إلى الوردانية (3 كم). • مجرف منطقة وادي أبو يابس • محطة الوردانية لمعالجة المياه مع مدخل النفق ومخرج النفق والأشغال. وسيتم توفير مجرف. • النفق الموصل من الوردانية إلى خلدة (21 كم) • سيفون معكوس في نهر الدامور مع آبار تهوية في التلال جنوب وشمال الوادي • بئر تمور في جانب التل فوق بئر خلدة بقطر 2.8 م مع هيكل تهوية سطحي بقطر 7 م من الخرسانة المسلحة، بما في ذلك تحسين طريق الوصول. • خط الأنابيب المزدوج من بوابة خلدة إلى غرفة التوزيع: بطول 1.9 كم وقطر 1.4 م. • غرفة خلدة للتوزيع والتوصيل: بالخرسانة المسلحة وتحتوي على صمامات عزل وتنظيم. • خط الأنابيب المزدوج من غرفة خلدة للتوزيع إلى خزاني الحدث 90 والحدث 125: خطوط أنابيب بطول 7.6 كم وقطر 1.4 من الحديد اللدن. • يتضمن خزان الحدث 125 حجرتين، بحجم 30 ألف متر مكعب، خرسانة مسلحة مع صمامات عزل وكشك سطحي صغير، بما في ذلك طريق



وصول • يتضمن خزان الحدث 90 حجرتين، بحجم 50 ألف متر مكعب، خرسانة مسلحة مع صمامات عزل وكشك سطحي صغير، بما في ذلك طريق وصول. • خط أنابيب من خزاني الحدث إلى خزان الحازمية: خط أنابيب مزدوج بطول 2.7 كم وقطر 1.3 من الحديد اللدن. • يتضمن خزان الحازمية حجرتين، بحجم 20 ألف متر مكعب، خرسانة مسلحة مع صمامات عزل وكشك سطحي صغير، بما في ذلك طريق وصول. وسيكون المكوّن 1 في إطار التمويل الإضافي (الخزانات وخط الأنابيب) في نفس موقع المشروع الأصلي. ويقع خزان الحدث في منطقة سريعة النمو، وهي بلدة سكنية وتجارية في الغالب مع بعض النشاط الصناعي والكثير من مؤسسات الخدمات العامة. ويقع خزان الحازمية أيضاً في منطقة سريعة التوسع العمراني وتضم العديد من مؤسسات الخدمات العامة وتشهد حضوراً لفروع بنكية كثيرة. ولا تشمل المنطقتان الواقع بهما كلا الخزائين على تنوع بيولوجي نباتي مهم أو مواقع أثرية معروفة على النحو المبين في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الأصلي. المكوّن 2 (لا تغيير في إطار التمويل الإضافي).

المكوّن 3: سيتم تنفيذ العقد المستند إلى الأداء وإنشاء مناطق توزيع (DMAs) في حي الأشرفية، وسيتم تنفيذ العقد المستند إلى النواتج في شمال بيروت وجنوب غربها. ويغلب على هذه المنطقة الطابع الحضري ولا تضم تنوعاً بيولوجياً نباتياً أو مواقع أثرية معروفة.

المكوّن 4 (مكون جديد في إطار التمويل الإضافي). والموقع هو نفسه المبين في المكوّن 1.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

تشاوجانغ وانغ، خبير السياسات الوقائية الاجتماعية
محمد فاروق إبراهيم قنديل، خبير السياسات الوقائية البيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

التفسير (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	سياسات الإجراءات الوقائية
سيتم تضمّن التمويل الإضافي أشغال بناء للخزانات المركزية والتي تتضمن حفر الخنادق واستخدام السقالات والعمل على ارتفاعات عالية. وقد يتضمن	نعم	التقييم البيئي، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)



نشاط الحد من التسربات بعض أشغال حفر الخنادق، وبالتالي تعتبر الصحة والسلامة المهنية من المخاطر الكبيرة. وستضمن الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ اتباع تدابير كافية للصحة والسلامة المهنية. وتم تقييم المخاطر الأخرى كإدارة النفايات والتنوع البيولوجي كمتوسطة. ويتضمن الملحق الإضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية تدابير التخفيف للحد من المخاطر. ولا تزال الأنشطة الكلية في إطار التمويل الإضافي بلا تغيير، وبالتالي لا يُتصور وجود آثار أخرى. كما سيسري تقييم الآثار البيئية والاجتماعية و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً على التمويل الإضافي. وقد أعدت الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ ملاحق إضافية لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية، وأضافت تدابير كافية لتخفيف مخاطر الصحة والسلامة المهنية.

لا تغيير	لا	معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.03)
لن يؤثر المشروع على أي موائل طبيعية	لا	الموائل الطبيعية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)
لن يؤثر المشروع على أي غابات	لا	الغابات، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)
لن يشتمل المشروع على شراء مبيدات حشرية أو استخدامها	لا	مكافحة الآفات، منشور سياسة العمليات (OP 4.09)
لن يؤثر المشروع على أي موارد ثقافية مادية معروفة	لا	الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
لن يؤثر المشروع على أية شعوب أصلية	لا	الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
سيضمن إنشاء خزانين لتخزين المياه استهلاك الأراضي المستخدمة بشكل دائم. وتم إعداد خطة عمل لإعادة التوطين والموافقة عليها والإفصاح عنها في إطار المشروع الأصلي. وسيمول التمويل الإضافي	نعم	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)



تكلفة الاستملاك، وأعد ملحق إضافي لخطة العمل المعنية بإعادة التوطين والموافقة عليه والإفصاح عنه.		
لا يتضمن المشروع إنشاء سدود أو تشغيلها	لا	سلامة السدود، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)
لن يؤثر المشروع على مجاري المياه الدولية	لا	المشروعات على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
سيتم تنفيذ المشروع في مناطق نزاع	لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:

السياسات الوقائية البيئية

فعل المشروع الأصلي منشور سياسة العمليات (OP 4.01) وصنّف ضمن الفئة (أ)، وذلك نظراً للنطاق الجغرافي وتنوع المكونات ومتطلبات استملاك الأراضي. وسيألف التمويل الإضافي من أنشطة محدودة من المشروع الأصلي (خزانات رئيسان، وتشغيل المقطع النهائي من خط الأنابيب المزدوج، والعقد المستند إلى الأداء في الأشرفية) دون نزع إضافي لملكية الأراضي ينطوي على مخاطر وآثار بيئية واجتماعية بما يتسق مع الفئة (ب). لكن نظراً لأن التمويل الإضافي يشكل جزءاً من المشروع الأصلي، ستظل فئة التمويل الإضافي متسقة مع فئة المشروع الأصلي.

روجع المشروع الأصلي مراجعة مكثفة لمدة تزيد على عشر سنوات، بما في ذلك إعداد تقييم شامل للآثار البيئي (بتاريخ أبريل/نيسان 1998). كما روجع تقييم الأثر البيئي بمعرفة الحكومة اللبنانية بجانب دراسات سابقة ثم جرى تحديث بياناته ليصبح تقييم الآثار البيئية والاجتماعية في 2010. وأجاز البنك الدولي تقييم الآثار البيئية والاجتماعية أثناء إعداد المشروع الأصلي. وبحث تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الآثار المتوقعة على مختلف المؤشرات بما في ذلك جودة الهواء المحيط، والتربة، والمناظر الطبيعية والمنظر الجمالي العام، والموارد المائية (مصادر المياه الجوفية والسطحية)، والتنوع البيولوجي (الحيوانات والنباتات)، والضوضاء والاهتزاز، والآثار التاريخية، والمحيط الاجتماعي والثقافي، والمحيط العام. كما بحث أيضاً كامل دورة حياة المشروع بما في ذلك إمدادات المياه ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها فضلاً عن جمع مياه الصرف



ومعالجتها.

وأعدت خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في 2010 وتضمنت تدابير التخفيف لمرحلتى الإنشاء والتشغيل، وإشارات مرجعية إلى إرشادات الرقابة والمعايير، والمسؤوليات عن التنفيذ والإشراف على الخطة، والتحقق، ومتطلبات الرصد والتدريب، ومتطلبات إمساك الدفاتر والتوثيق، والتمويل المطلوب لتنفيذ الخطة. وقد حققت الهيئتان المسؤولتان عن إدارة التنفيذ، وهما مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، تقدماً جيداً في تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وفي إطار المشروع الأصلي، نفذ المقاولون تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المطلوبة أثناء الإنشاء وخضعوا لإشراف مهندسين استشاريين ووحدة إدارة المشروع. وأعدت تقارير ربع سنوية عن تقدم سير العمل تظهر سلامة تنفيذ مختلف التدابير. ووجدت بعثات الإشراف على المشروع مجالاً لتحسين تدابير الصحة والسلامة المهنية. وقد أضافت الهيئتان المسؤولتان عن إدارة التنفيذ تدابير كافية لتخفيف مخاطر الصحة والسلامة المهنية والحد منها إلى تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للتمويل الإضافي. وكان الأداء العام للسياسات الوقائية البيئية مرضياً إلى حد ما، حيث تأخر تقرير تقدم سير العمل لتقرير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمرحلة إنشاء الأنفاق. وقدم هذا التقرير مؤخراً وتضمن التحديثات المطلوبة حول جوانب الإدارة البيئية.

فيما يخص التمويل الإضافي، أعد ملحق إضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية الأصلي. وفيما عدا بعض أنشطة إصلاح الأنابيب للمنطقة الجديدة المغطاة بالعقد المستند إلى الأداء، لا يشمل التمويل الإضافي على مكونات إضافية رئيسية/أنشطة بخلاف المشروع الأصلي. وسوف تسري تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الأصلي ذاتها على التمويل الإضافي. وأثبت تنفيذ المشروع الأصلي ضرورة أن تعبر الهيئتان المسؤولتان عن إدارة التنفيذ اهتماماً أدق لقضايا الصحة والسلامة المهنية. وبالتالي فإن الملحق الإضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية يحسن تدابير الصحة والسلامة المهنية. وأجريت مشاورات مع الجمهور أثناء تنفيذ تقييم الأثر البيئي لسنة 1998 وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المنقح لسنة 2010، للمشروع الأصلي. وفي كلتا المناسبتين، وثقت الملاحظات والمقترحات الجماهيرية وأخذت في الاعتبار في إعداد تقييم الأثر البيئي وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المنقح. كما قدمت نتائج تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المنقح في لقائي مشاورات مع الجمهور، وتم تناول التعليقات ذات الصلة أثناء اللقاء وفي تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المنقح. ونظراً لأن التمويل الإضافي سيغطي منطقة جديدة لتنفيذ العقد المستند إلى الأداء في الأشرفية، أجريت مشاورات مع سكان هذا الحي في 12 أبريل/نيسان 2018. وقد تم توضيح أنه إذا ما دعت الحاجة إلى تنفيذ أشغال حفر لإصلاح تسربات الأنابيب، فسوف يكون هذا من خلال إشعار مسبق بهذه الأشغال من خلال علامات مرئية تبيّن للسكان تواريخ/أزمنة هذه الأشغال وتدابير التخفيف المتخذة من قبل المقاول، وتتضمن آلية تشجع السكان على التعبير عن شواغلهم أو اقتراحاتهم. وسيتم توثيق هذه الشواغل/الاقتراحات في تقارير سير العمل، وذلك على نحو يبين كيفية التعامل معها أثناء تنفيذ الأشغال.

وعلى الرغم من توقّع أن تكون للمشروع الأصلي والتمويل الإضافي آثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد والتوظيف والبنية



التحتية والخدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي والبيئة والصحة العامة والقطاعات الأخرى، ستكون هناك أيضاً العديد من الآثار السلبية أثناء مختلف مراحل التنفيذ والتي يمكن الحد منها بالتنفيذ السليم لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وقد حُددت الآثار السلبية المحتملة أثناء مرحلتَي الإنشاء والتشغيل في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الأصلي وتم تأكيدها في الملحق الإضافي. وبوجه عام، لا تعتبر الآثار المحتملة المرتبطة بالمشروع كبيرة، وهي مقبولة بالنسبة لهذا النوع من المشاريع ذات المنافع الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة المتوقعة.

تم تعميم تقرير تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الخاص بالمشروع الأصلي مع الاحتفاظ بنسخ منه متاحة للجماهير لدى مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الطاقة والمياه، ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، وجميع البلديات المعنية، وأصحاب المصالح المباشرة الأقرب صلة بالمشروع. كما أُفصح أيضاً عن التقرير في دار المعلومات. وسيعاد الإفصاح عن تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، وأجزء الملحق الإضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية فيما يخص التمويل الإضافي، وسيُفصح عنها في لبنان وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت.

الإجراءات الوقائية الاجتماعية

يسري على هذا المشروع منشور سياسة عمليات البنك الدولي (OP 4.12) بشأن إعادة التوطين القسرية. وبناء على ذلك، أُعدت خطة عمل إعادة التوطين بمعرفة استشاري تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لحساب مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، وذلك تحت الإشراف العام للجنة التوجيهية للمشروع. وفيما يلي الآثار الرئيسية للمشروع التي تستدعي إعادة التوطين: (أ) الاستحواذ على الأراضي لإقامة الإنشاءات السطحية (البنية التحتية المتعلقة بناقل المياه، ومحطات معالجة المياه، وخزانات التخزين)، و(ب) إنشاء حقوق ارتفاق في المنطقة التي يمر بها ناقل المياه تحت سطح الأرض فضلاً عن القيود المفروضة على الحفر في قطع الأرض الواقعة على امتداد ممر ناقل المياه.

ويتوقع أن تقع بعض الخسائر المرتبطة بمنشآت الأعمال الزراعية الصغيرة. ولن تحدث خسائر في أي منشآت أعمال أخرى أو أنشطة مدرة للدخل ولا أي نقل مادي للأشخاص. وهناك أسرة مزارعة واحدة تعمل وتقيم بشكل مؤقت في منطقة الصوبية الكائنة في الموقع المقترح لمحطة المعالجة في الوردانية. وكانت هذه الأسرة على دراية بوضع الأرض عند قيامها بهذا العمل المؤقت مع مالك الأرض المتضرر، وستحصل على فرصة عمل وسكن بديلين بموجب الشروط نفسها من خلال ترتيب مع مالك الأرض. وتم تأكيد هذا الترتيب في خطاب موجه للبنك الدولي مرفق بخطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالمشروع.

وبالنسبة للمناطق المتأثرة بحقوق الارتفاق، لن يتم الاستحواذ على أرض فعلية ولا يُتوقع إحداث إخلال باستخدام الأرض السطحية. لكن ستُفرض قيود على قطع الأرض على حسب عمق النفق المار من تحتها، كحظر إقامة أساسات عميقة وحفر الآبار.

تشمل خطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالمشروع الأصلي استحواذاً على ملكية الأرض وتدابير إضافية فيما يتعلق بجميع



مكونات المشروع، فضلاً عن عمليات استملاك الأراضي (متعلقة بشكل رئيسي بالمكوّن 1) التي تسبق مشاركة البنك الدولي (لم يشارك البنك الدولي في عمليات الاستملاك السابقة، وقد أكد لبنان ذلك في خطاب إلى البنك الدولي مرفق بخطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالمشروع).

أجريت مشاورات مكثفة مع المجتمعات المحلية المتأثرة والبلديات وأصحاب المصلحة في مناطق المشروع فيما يخص المكوّنين 1 و2 في إطار إعداد تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع، حيث تضمنت مقابلات مباشرة و مشاورات جماهيرية. كما قام استشاري تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الخاص بالمشروع الأصلي أيضاً بتوزيع منشورات تلخص المشروع وتحيط السكان وأصحاب المصلحة علماً بجلسات المشاورات مع الجمهور. وتم إجراء مشاورات جماهيرية وفق المتطلبات القانونية للحكومة اللبنانية في 12 مايو/أيار 2012 و 27 يوليو/تموز 2010. بالإضافة إلى ذلك، تحقق استشاري التصميم للمكون 2 من الأمر مع رؤساء البلديات بغية التحديد الدقيق لمواقع الخزانات الإضافية التي سيتم إنشاؤها لشبكة التوزيع في ضواحي بيروت. ونتيجة لهذه المشاورات، اتخذت قرارات لتقليص نطاق قرارات الاستملاك فيما يخص المكوّن 2 إلى الحد الأدنى.

كما أجريت أيضاً مشاورات مع أصحاب الأرض ومستخدميها المتضررين وفقاً لقانون الاستملاك اللبناني. وعُقدت هذه المشاورات في المراحل الملائمة طوال عملية الاستحواذ على الأراضي، وأجريت في دواوين المحاكم المحلية التي تضم لجان الاستملاك فيما يخص الحي الفرعي المعني. وانعكست هذه النتائج في خطة عمل إعادة التوطين للمشروع الأصلي.

ويميضي تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين بشكل جيد. وأخذت قرارات التعويض فيما يخص معظم ملاك الأراضي المتضررين، حيث أخطر ملاك الأراضي إما شخصياً (في حالة غير المتغيّبين) وإما من خلال الصحف المحلية (في حالة المتغيّبين)، وأودعت التعويضات في حساب ضمان مقيد. وأنشئت آليات للتظلم وتعمل بشكل جيد. لا يشمل التمويل الإضافي على أي استحواذ على أراض جديدة، لكنه سيتضمن تمويلياً لاستملاك أراضي الخزائين الرئيسيين. وتقع الأرض المستملكة المطلوبة في الحدث (خزان الحدث 90) وبعده (خزان الحازمية). ويبلغ إجمالي قطع الأرض المستملكة 13: 11 في الحدث و2 في بعده. وقد استمكت 11 قطعة أرض في الحدث بالكامل. وأما قطعنا الأرض في بعده فتم استملاك جزء منها فقط. ولا يؤثر الاستملاك على أي منشآت أو أشجار موجودة على قطع الأرض هذه، ولا توجد تغييرات في استخدام الأراضي على النحو المبين في خطة عمل إعادة التوطين للمشروع الأصلي. وقد أعد ملحق إضافي لخطة عمل إعادة التوطين لكي تعكس هذه التحديثات، وأفصح عنها في لبنان وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في 2 مايو/أيار 2018.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع: يرتبط الأثر المحتمل غير المباشر الرئيسي للمشروع الأصلي بإنتاج المزيد من مياه الصرف وإنتاج الحمأة من محطة معالجة المياه. وسوف تدار مياه الصرف في محطتي المعالجة المخطط لإقامتهما في الغدير والدورة، واللتين تخدم سعتهما معاً سكاناً يتجاوز عددهم 3 ملايين نسمة. وستزال المياه من الحمأة ويُخلص منها في مكب نفايات قائم قريب. ولن تؤثر



كمية الحمأة المنتجة سلبياً على السعة التصميمية لمكب النفايات.

ولا يُتوقع حدوث آثار إضافية غير مباشرة و/أو طويلة الأمد فيما يخص التمويل الإضافي.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها. تم تعزيز الوضع المقترح للنفق من خلال سلسلة من التحليلات البديلة التي خضعت للفحص في تقييم الأثر البيئي الذي أُجري في عام 1998، وروجع في عام 2010 بناءً على دراسات جدوى تم عرضها في الممرتين. وتضمنت البدائل: (أ) خيار يتمثل في عدم القيام بالمشروع؛ (ب) خيارات النقل (نفق به العديد من التعديلات وبأساليب بناء متعددة، وخط أنابيب بمواد متنوعة (خرسانة، مواد لينة، صلب)؛ (ج) موقع محطة المعالجة، والتكنولوجيا الخاصة بها؛ (د) التعامل مع الحمأة. ولم يعتمد المشروع الأصلي إصدار أحكام مسبقة على تسلسل أعمال البناء الخاصة بالخزانات المستقبلية التي درستها السلطات اللبنانية بغرض مواصلة تعزيز نظام إمدادات المياه في بيروت الكبرى، على الرغم من أن الاحتمال الأكثر ترجيحاً الخاص ببناء سد نهر بسري أدى إلى زيادة القطر التصميمي للنفق الناقل للمياه الذي سيتم بناؤه في إطار هذا المشروع.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.

وقد أعدت الحكومة اللبنانية تقييماً كاملاً للآثار البيئية والاجتماعية تضمن خطة شاملة للإدارة البيئية والاجتماعية مع مكونات لتخفيف الآثار والمتابعة وتدعيم المؤسسات/بناء القدرات. وشاركت الحكومة اللبنانية في تنفيذ تدابير مماثلة في العديد من المشاريع التي يمولها البنك الدولي، وتملك القدرات المطلوبة.

وزارة الطاقة والمياه هي السلطة الإدارية المسؤولة عن المشروع الأصلي. وتتألف وحدتا إدارة المشروع الكائنتان في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومجلس الإنماء والإعمار من مدير مشروع وكبير مهندسين وخبير مشتريات وتعاقبات وخبير إدارة شؤون مالية وخبير شؤون بيئية واجتماعية ومحاسب. وتتلقى الوحدتان مساعدة من مهندسين استشاريين يشرفون على المقاولين بما يضمن تنفيذ تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وقد أظهرت الوحدتان والمهندسون المشرفون مستوى جيداً من القدرات في تنفيذ تدابير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية.

سيكون الخبير البيئي والاجتماعي، بمساعدة المهندسين الاستشاريين، مسؤولاً عن تنسيق خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبتها والإشراف عليها، وكذلك الأعمال الخاصة باستملاك الأراضي وأنشطة إعادة التوطين. وقُدِّم تدريب للمقاولين أثناء تنفيذ المشروعات، وطورت وحدة إدارة المشروع برنامجاً لبناء القدرات والتدريب للأشغال المتبقية. وأعدت خطط الإدارة البيئية



والاجتماعية ذات الصلة بالإنشاءات فيما يخص الأشغال الحالية، وسيتم أيضاً إعدادها فيما يخص الأشغال المتبقية.

وأعدت خطة عمل إعادة التوطين لضمان أن تتم كافة عمليات استملاك الأراضي والتدابير ذات الصلة بشكل سليم مع تقديم مساعدة إعادة التوطين الواجبة لملاك الأراضي ومستخدميها على امتداد ناقل المياه أو خط أنابيب التوزيع أو في مواقع بناء الخزانات، وتخفيف وطأة الآثار السلبية المحتملة، وذلك بما يتسق مع منشور سياسة العمليات (OP 4.12). ويمتلك مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان قدرات قوية في مجال تخطيط وتنفيذ الاستحواذ على الأراضي. وقد نص قانون الاستملاك اللبناني على أحكام عامة للتعويض المسبق للأصول المستملكة، ومصروفات حق الارتفاق بالنسبة للقيود المفروضة على الممتلكات المتأثرة. وتتص خطة عمل إعادة التوطين على إجراءات وآليات للتصدي للفجوات بين قانون الاستملاك اللبناني ومتطلبات منشور سياسة العمليات (OP 4.12)، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بأسلوب دفع التعويضات عن استملاك الأراضي، ووجود آلية تظلمات ميسورة ويسهل الوصول إليها للتسوية الخارجية للنزاعات الناشئة عن إعادة التوطين.

وتتمثل المؤسسات الرئيسية المشاركة في هذا المشروع في لجان الاستملاك والطعن المستقلة ومجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان والسجل العقاري بوزارة المالية. ويعد مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، باعتبارهما سلطتا الاستملاك، مسؤولين عن تقديم المشورة والدعم للملاك المتضررين من خلال وحدات وخدمات الاستملاك التابعة لهما. ويتم تقدير تكاليف الاستبدال لإعادة التوطين واستملاك الأراضي على نحو ما تقرر لجان الاستملاك استناداً إلى مبدأ التعويض المنصف. وهذا يعني تطبيق السعر السائد في يوم اتخاذ القرار وفق المعايير السارية في الأحياء المجاورة مع أخذ كل ما هو ضروري لإعادة الطرف المتضرر إلى الوضع الذي كان عليه قبل الاستملاك في الاعتبار. وسيتم التعويض عن إقرار حق الارتفاق في موضع مرور ناقل المياه تحت السطح، وكذلك القيود المفروضة على الحفر في قطع الأرض على طول ممر ناقل المياه كرسوم ارتفاق، وذلك وفق تقديرات اللجنة المعنية حسب كل حالة على حدة بناءً على عمق النفق وطبيعة هذه القيود.

ولا يؤثر الاستملاك في إطار التمويل الإضافي على أي منشآت أو أشجار، ولا توجد تغييرات في استخدام الأراضي على النحو المبين في خطة عمل إعادة التوطين للمشروع الأصلي. وقد أعد الملحق الإضافي لخطة العمل المعنية بإعادة التوطين لكي يعكس التحديثات، وأُفصح عنه في لبنان وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في 2 مايو/أيار 2018.

وجرت العادة، داخل مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على السواء، بذل قصارى الجهد للحد من عمليات الاستملاك والبحث عن مواقع بديلة، حيث تعتبر تكاليف الاستملاك بالنسبة للأشغال العامة مرتفعة، ولاسيما فيما يخص المناطق العقارية المتميزة في بيروت.



ويقع التنسيق والإشراف الكلي على تنسيق خطة عمل إعادة التوطين والملحق الإضافي لخطة العمل المعنية بإعادة التوطين تحت مسؤولية وحدة إدارة المشروع. ويوجد بوحدة إدارة المشروع خبير السياسات الوقائية الاجتماعية والبيئية يشرف على ويتابع تنفيذ السياسات الوقائية، على النحو السابق بيانه، فضلاً عن أي تسوية خارجية للمنازعات الناشئة عن إعادة التوطين على النحو المبين في خطة عمل إعادة التوطين/الملحق الإضافي لخطة العمل المعنية بإعادة التوطين.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع. تتألف منطقة المشروع الأصلي والتمويل الإضافي من مناطق ريفية ومناطق يغلب عليها بشدة الطابع الحضري على السواء. بوجه عام، لا تلبى إمدادات المياه الحالية احتياجات السكان، فضلاً عن عدم كفاية البنية التحتية. وبالتالي يلجأ السكان إلى عدد من استراتيجيات التكيف التي تتفاوت تبعاً للوضع المعين في المنطقة.

أجريت مشاورات مكثفة مع المجتمعات المحلية المتأثرة والبلديات وأصحاب المصلحة على النحو المبين أعلاه بمعرفة الاستشاري كجزء من إعداد تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الأصلي، بما في ذلك مقابلات فردية مباشرة و مشاورات عامة مع الجمهور. وعُقدت المشاورات العامة مع الجمهور في 12 مايو/أيار و 27 يوليو/تموز 2010، وتمت وفقاً للمتطلبات القانونية اللبنانية. كما قام الاستشاري أيضاً بتوزيع منشورات تلخص المشروع وتحيط السكان وأصحاب المصلحة علماً بجلسات المشاورات مع الجمهور.

وقام فريق البنك الدولي، بما في ذلك خبير التنمية الاجتماعية وممثلو الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ والاستشاريون المشاركون، بزيارات ميدانية إلى مناطق المشروع التي ستشهد استملاكاً للأراضي ضمن المكوّن 1 (ناقل مياه الأولي بيروت، ومحطة الوردانية لمعالجة المياه، وخطوط أنابيب النقل، وخزانات التخزين). كما تم القيام أيضاً بزيارات ميدانية إضافية إلى المناطق المتضررة ضمن المكوّن 2 (شبكات التوزيع) أثناء التقييم المسبق لتحري أية قضايا إعادة توطين إضافية. وقُدمت خطة عمل إعادة التوطين الخاصة بالمشروع الأصلي إلى دار معلومات البنك الدولي وأُفصح عنها للجمهور على المواقع الإلكترونية لمجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في 6 أغسطس/آب 2010. ونظراً لأن التمويل الإضافي سيغطي منطقة جديدة لتنفيذ العقد المستند إلى الأداء في الأشرفية ومناطق التوزيع (DMAs) في جنوب غرب وشمال بيروت، أُجريت مشاورات مع سكان هذا الحي في 12 أبريل/نيسان 2018. وتم توضيح أنه إذا دعت الحاجة إلى تنفيذ أشغال حفر لإصلاح تسربات الأنابيب، فسيكون هذا بإشعار مسبق بهذه الأشغال من خلال علامات مرئية تبين للسكان تواريخ/أزمنة هذه الأشغال وتدابير التخفيف المتخذة من قبل المقاول، وتتضمن آلية تشجع السكان على التعبير عن شواغلهم أو اقتراحاتهم. وسيتم توثيق هذه الشواغل/الاقتراحات في تقارير سير العمل، وذلك على نحو يبين كيفية التعامل معها أثناء تنفيذ الأشغال. وأعيد الإفصاح عن تقييم الآثار البيئية والاجتماعية في لبنان وعلى الموقع الإلكتروني



الخارجي للبنك الدولي في 2 مايو/أيار 2018. كما أفصح عن الملحق الإضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية أيضاً في لبنان وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في 2 مايو/أيار.

أصحاب المصلحة الرئيسيون هم ملاك الأراضي المتضررون من استملاك الأراضي. وقد استشيروا أثناء إعداد الملحق الإضافي لخطة العمل المعنية بإعادة التوطين. ووفقاً للقانون اللبناني، ستجري لجان الاستملاك أيضاً مشاورات مع ملاك الأراضي ومستخدميها المتضررين مباشرة. وستعقد هذه المشاورات في دواوين المحاكم المحلية التي تضم اللجنة في ذلك الحي الفرعي وستجرى بعد إصدار قرارات الاستملاك للمنفعة العامة. كما يجوز أيضاً لأي طرف معني الرجوع إلى الوثائق ذات الصلة في مكاتب مجلس الإنماء والإعمار أو مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان.

ب. متطلبات الإفصاح (تتبعه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها		
تاريخ تلقي البنك للوثيقة	تاريخ التقديم لغرض الإفصاح	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الملخص الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
16 أبريل/نيسان 2018	02 مايو/أيار-2018	02 مايو/أيار-2018

الإفصاح داخل البلد المعني

لبنان

02 مايو/أيار-2018

تعليقات

إفصاح عن تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الأصلية والملحق الإضافي لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية للتمويل الإضافي.

OPS_RA_DISCLOSURE_TABLE

خطة العمل/إطار/عملية وضع السياسات بشأن إعادة التوطين:

تاريخ التقديم لغرض الإفصاح

تاريخ تلقي البنك للوثيقة



02 مايو/أيار-2018

16 أبريل/نيسان 2018

الإفصاح داخل البلد المعني

لبنان

02 مايو/أيار-2018

تعليقات

OPS_PM_PCR_TABLE

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/ خطة الإدارة البيئية. في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:

ج. مؤشرات مراقبة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤها عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي

هل يتطلب المشروع وضع تقرير قائم بذاته للتقييم البيئي (بما في ذلك خطة إدارة شؤون البيئة)؟

لا

OPS_IR_COMP_TABLE

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) - إعادة التوطين القسرية

هل أعد المشروع خطة/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات لإعادة التوطين (حسب الاقتضاء)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت الوحدة المعنية بالإجراءات الوقائية أو مدير الممارسات باستعراض هذه الخطة؟

نعم

هل يُتوقع حدوث نزوح مادي/إعادة توطين مادية؟

لا

هل يُتوقع حدوث نزوح لأسباب اقتصادية؟ (فقدان الأصول أو إمكانية الوصول إلى الأصول الذي يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل كسب العيش الأخرى).

نعم

قدم العدد التقدير للسكان المتأثرين 6

OPS_PDI_COMP_TABLE

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

نعم

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

نعم



جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
نعم

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع متابعة الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
نعم

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجسد ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟
نعم

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

أمال طالبلي

خبير أول شؤون إمدادات المياه والصرف الصحي

نيشيتا ميهتا

خبير شؤون إمدادات المياه والصرف الصحي

سالي زغييب

خبير شؤون إمدادات المياه والصرف الصحي

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

وزارة المالية

ألان بيفاني

المدير العام بوزارة المالية



alainb@finance.gov.lb

هيئات إدارة التنفيذ

مجلس الإنماء والإعمار [لبنان]

وفاء شرف الدين

رئيسة قسم التمويل

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

أمال طالبي نيشتا ميها سالي زغيب	رئيسا فريق العمل:
---------------------------------------	-------------------

اعتمدها:

4 مايو/أيار-2018	نينا تشي	مستشار الإجراءات الوقائية:
4 مايو/أيار-2018	كارمن نوناي	المدير بقطاع الممارسات:
05 مايو/أيار-2018	ساروج كومار جاه	مدير دائرة الشرق الأوسط:

التمويل الإضافي لمشروع توفير إمدادات مياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى (P165711)
